

# تحرك عاجل

## الحكم على رائف بدوي بالسجن والجلد

صدر الحكم على رائف بدوي مؤسس أحد مواقع الإنترنت بالسجن سبع سنوات والجلد 600 جلدة وذلك للرسائل التي نشرها عن طريق موقعه انتقاداً للسلطات السعودية والتي اعتبرتها هجوماً على الإسلام. وتعتبر منظمة العفو الدولية رائف بدوي من سجناء الرأي.

في 29 يوليو/ تموز أصدرت محكمة جزائية في مدينة جدة، غرب المملكة العربية السعودية، حكم بالسجن سبع سنوات والجلد 600 جلدة على رائف بدوي لارتكابه عدة جرائم من بينها انتهاك قانون تكنولوجيا المعلومات في المملكة العربية السعودية والتهجم على السلطات الدينية عن طريق تأسيس " الشبكة الليبرالية السعودية الحرة " على الإنترنت وإدارتها. وقد أدين رائف بدوي أيضاً باهانة الرموز الدينية في تغريداته وتعليقاته على الفيس بوك وانتقاد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمسؤولين الذين عارضوا تعيين المرأة في مجلس الشورى. كما أصدر القاضي أمراً بإغلاق المنتدى.

رائف بدوي معتقل في سجن بريمان في جدة منذ 17 يونيو/ حزيران 2012. وقد بدأت محاكمته في ذلك الشهر في جدة أمام المحكمة الجزائية وقد شابت المحاكمة بعض المخالفات. وطبقاً لما ذكره محاميه فإن القاضي في المحاكمة الأصلية قد استبدل بقاضٍ غيره ادعى بأن رائف بدوي يجب معاقبته على تهمة "الردة".

وفي أثناء اعتقاله السابق على المحاكمة نقل رائف بدوي إلى المستشفى للعلاج في 28 ديسمبر/ كانون الأول ووجد أنه قد أصيب بمرض السكري، وقد طلب محاميه رائف بدوي بإطلاق سراحه لحين بدء محاكمته، لكن رفض طلبه.

## نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العربية أو الانجليزية أو بلغتكم :

- مطالبين السلطات بإطلاق سراح رائف بدوي على الفور ودون قيد أو شرط باعتباره من سجناء الرأي تم سجنه لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبين السلطات بتمكينه من الاتصال الفوري والمنتظم بأسرته وبمحامٍ من اختياره وتوفير كل رعاية طبية قد يحتاجها وحمايته من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة؛
- مطالبين السلطات بوقف تنفيذ عقوبة الجلد، التي تنتهك الحظر الذي يفرضه القانون الدولي على التعذيب وغيره من صنوف المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة.

## نرجو إرسال مناشداتكم قبل 11 سبتمبر/ أيلول 2013 إلى:

الملك ورئيس الوزراء  
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود  
خادم الحرمين الشريفين  
مكتب جلالة الملك  
الديوان الملكي، الرياض  
المملكة العربية السعودية  
الفاكس ( عن طريق وزارة الداخلية)  
+966 11 403 3125  
(الرجاء تكرار المحاولة)  
أسلوب المخاطبة:  
جلالتكم / صاحب الجلالة

وزير العدل

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 13/3 Index MDE 23/07/2013 المملكة العربية السعودية تاريخ  
31 يوليو/ تموز 2013

معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى  
وزارة العدل، شارع الجامعة،  
الرياض 11137  
المملكة العربية السعودية  
الفاكس: + 966 11 401 1741  
+ 966 11 402 0311  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير  
كما نرجو إرسال نسخ إلى:

وزير الداخلية  
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود  
وزارة الداخلية، ص. ب 2933  
طريق المطار، الرياض 11134  
المملكة العربية السعودية  
الفاكس: +966 11 403 3125 (الرجاء تكرار المحاولة)  
أسلوب المخاطبة: صاحب السمو الملكي / سموكم

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة  
المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الثاني للتحرك  
العاجل 13/3. للمزيد من المعلومات: <http://www.amnesty.org/en/library/info/mde23/001/2013>

# تحرك عاجل

## الحكم على رائف بدوي بالسجن والجلد

### معلومات إضافية

شنت السلطات السعودية مؤخراً حملة واسعة لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك عن طريق المحاكم أو الإجراءات التعسفية مثل فرض الحظر على السفر. وقد استهدفت السلطات النشطاء الذين لجأوا إلى القضاء سعياً للتظلم من انتهاكات وزارة الداخلية أو الذين انتقدوا مؤسسات الدولة لتقصيرها.

في يونيو/ حزيران، حكم على مالا يقل عن 11 ناشطاً بالسجن لفترات مختلفة في إطار حملة مستمرة ضد الناشطين بما في ذلك من يستخدمون شبكة الإنترنت. وبين 17 و24 يونيو/ حزيران حكم على أربعة نشطاء بارزين بالسجن لفترات تتراوح بين 10 شهور و10 أعوام لنشاطهم في مجال حقوق الإنسان، كما قضت محكمة خاصة في الدمام على سبعة شبان بالسجن ما بين 5 و10 أعوام بسبب تعليقاتهم على موقع الفيس بوك تأييداً لرجل دين سعودي شيعي معتقل في المنطقة الشرقية من المملكة، حيث تستخدم القوة المفرطة في فض التظاهرات المستمرة.

وأحد النشطاء الأربعة هو الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر، أستاذ الفقه الإسلامي وأحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم)، الذي حكم عليه في 24 يونيو/ حزيران بالسجن 8 سنوات وبمنعه من السفر 10 سنوات عقاباً على تهم غامضة كعصيان ولي الأمر، والتحرّض على الفتن بالدعوة إلى التظاهرات، وتشويه صورة الدولة بيث معلومات كاذبة إلى جماعات أجنبية، والاشتراك في تأسيس منظمة بدون ترخيص. اثنان آخران من مؤسسي الجمعية وهما الدكتور عبدالله بن حامد بن علي الحامد والدكتور محمد بن فهد بن مفلح القحطاني حكم عليهما في مارس/ آذار بالسجن 10 سنوات لأولهما و11 سنة للآخر كما منعا من السفر لمدة تكافئ مدة سجنهما عقاباً على تهم غامضة مماثلة.

في 17 يونيو/ حزيران حكمت المحكمة الجنائية المتخصصة في جدة على الناشط الحقوقي البارز مخلف بن دهم الشمري بالسجن 5 أعوام يعقبها منع من السفر لمدة 10 أعوام لنشاطه السلمي في مجال حقوق الإنسان. وفي يونيو/ حزيران أيضاً حكمت السلطات على اثنتين من الناشطات في مجال حقوق الإنسان، وجبهة الحويدر وفوزية العيوني بالسجن 10 شهور لمحاولتهما مساعدة امرأة اعتبرتها السلطات ناشرة.

وفي يوم صدور الأحكام على رائف بدوي، حضر محاميه وليد أبو الخير، المدافع الشهير عن حقوق الإنسان الجلسة الثالثة عشرة من محاكمته التي استمرت 20 شهراً حتى الآن، بتهمة السخرية من النظام القضائي السعودي. إن الإعلان الدولي لحقوق الإنسان يؤكد على حقي حرية التجمهر وحرية التعبير. والقيود على هذه الحريات غير مسموح بها ما لم ينص على ذلك القانون بغرض حماية مصالح عامة محددة ( الأمن الوطني، النظام العام، الصحة العامة أو الأخلاق)، أو لحماية حقوق الآخرين، ويجب في كل حالة أن يبين بشكل واضح أن هذه القيود ضرورية ومتناسبة في درجتها مع تحقيق الغرض المطلوب. والتهمة الجنائية التي توجه إلى من يتبعون السلوك السلمي في انتقاد المسؤولين الرسميين والمؤسسات الرسمية وفي الدفاع عن حقوق الإنسان، تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن العقوبات البدنية مثل عقوبة الجلد أيضاً انتهاك للقانون الدولي الذي يمنع التعذيب وغيره من صنوف المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الإنسانية والمهينة.